

حقيقة العولمة

ملخص

يدرس المقال بإختصار مفيد موضوع الجزائر في "مربع" العولمة، وهي نتاج الرأسمالية العالمية المعاصرة التي أضحت تعميما شاملا كما لو أنها الشكل النهائي للحكم البشري و يتساءل عن موقع الجزائر فيه مع التحديات التي توجهها حيال هذه الظاهرة المتنامية في التشكل و التعقيد.

وقد تركت التغيرات السريعة للعولمة آثارها على البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، بحيث أصبحنا من أكثر البلدان النامية تعرضا لإختراق الرأسمالية و نظمها و مؤسساتها و من الأهم هذه الاختراقات:

- 1 - الاتجاه نحو الخصوصية و إعادة الهيكلة و تسريح العمال.
- 2 - حرية الأسواق و نشر ثقافة السوق و تفاقم التبعية و التشويهات البنيوية.
- 3 -التوسع في القطاع الخاص و تحريره.

د. بلقاسم سلاطينية

قسم علم الاجتماع، كلية العلوم
الإنسانية و العلوم الاجتماعية.
جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر

إن اختلاف التغير في الحجم و السرعة و الاتجاه الذي يعرفه العالم منذ فجر التاريخ زاد من تسارعه اليوم بصورة عجيبة، فالتغير الذي نشهده حاليا له أبعاد مختلفة تماما، إنه ثورة هائلة ينتظر أن تغير وجه العالم بأسره من الجوانب الاقتصادية و السياسية. □ "لقد تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية، و ما زالت، و حتى بين البلدان المتقدمة نفسها بخضوعها لموازين قوى تعكس عادة مصالح و إرادة الأقوى و الأكثر نجاعة و ديناميكية، و معبرة عن اختياراته. و تستمد هذه الهيمنة قوتها من منابع السلطة التي يركز عليها النظام الاقتصادي العالمي، و تتمثل هذه منابع في:

- أ - التحكم في التكنولوجيا.
- ب - إمتلاك الأموال .
- ج - مراقبة الأسواق و التحكم فيها.

Résumé

Nous voulons nous interroger sur la position de l'Algérie dans "le carré de la mondialisation" qui est une nouvelle "production" du capitalisme mondiale contemporain.

Cette mondialisation a généré plusieurs phénomènes socio-économiques qui sont apparus dans la société algérienne:

- la privatisation.
- la libéralisation du marché.
- l'élargissement du secteur privé.

د - السيطرة على مصادر أهم الموارد غير المتجددة.

هـ - توفر أيدي عاملة رخيصة" (1).

لقد أصبحت العلاقات السياسية و الاقتصادية الدولية تبنى في الوقت الراهن على مراعاة مصالح الأقوى و إرادته و هيمنته لكونه يتحكم تحكما كلياً في منابع السلطة المذكورة. فلا جدال إذن (إذا قبلنا مبدئياً)، بأن العولمة هي نتاج الرأسمالية العالمية المعاصرة التي أضحت تعميماً شاملاً بوصفها الشكل النهائي و الظاهرة الأبرز في التطور العالمي على جميع الأصعدة و خاصة منها الاقتصادية و الثقافية و الإعلامية، و هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين أو لبداية القرن الحادي و العشرين. و لقد تولد عن هذا التعميم ردود أفعال تتراوح بين الرفض و القلق السلبي الذي يبطئه الإذعان و الإنصياع، أو التأقلم الإيجابي مع تحديات العولمة التي يعمل التكتل الصناعي من خلالها على تحديد مصائر الشعوب، و يصنع غدها حسب ما تقتضيه مصالحها الحيوية.

1- ما هي العولمة؟

سأورد جملة من التعريفات لظاهرة العولمة، و أترك للقارئ الحرية لتعريفها و اختيار الأنسب له و لها من كل هذه التعريفات.

1.1- يعرف العالم نيل فليغشتاين NEIL FLEGSTEIN العولمة في مقال له بقوله: "عندما نتحدث عن العولمة نعتمد عادة على ثلاث عمليات، تتعلق الأولى بنمو المبادلات الدولية، بحيث أن المؤسسات لم تعد تتنافس داخل تراب الوطن الواحد، و لكن في كل أنحاء العالم. و أن علاقات طبيعة هذا النمو و المنافسة العالمية قد تغيرت، إذ أصبحت تعتمد الشركات على التكنولوجيا الحديثة، للإعلام لتوزيع أنشطتها الإنتاجية أين تكون الأسعار العالمية أكثر إنخفاضاً".

و هكذا يمكن تحويل مناصب العمل من البلدان المصنعة نحو بلدان العالم الثالث لسهولة مراقبة المصانع، نقل المعارف، و لكون الأجور منخفضة و هذا لتعويض التكاليف الإضافية لعملية التحويل. أما القبول الثاني فإنه يعتمد في مرجعته على تصاعد دور (النمرة) Les tigres للجنوب الشرقي الآسيوي (تاوان، سانغفورة و كوريا الجنوبية ... الخ)، و على حساب التشغيل في البلدان المصنعة لأوروبا و أمريكا الشمالية. و يعود هذا النمو المتسارع و السريع الى عوامل عدة نذكر منها عمليات التنمية المسيرة من قبل الدولة، و التي انجر عنها هياكل تسهيلات للإستثمار و تراكم كبير لرأس المال البشري و الاستقرار السياسي و الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية. أما القبول الثالث للعولمة فإنه يؤكد على التنمية المفاجأة للأسواق العالمية، للمديونية، للأسهم، عمليات التبادل، و العملة الصعبة. فالملاحظون الناقدون لهذه الأسواق يعتبرون بأن المبالغ المالية الكبيرة المتبادلة يوماً بعد يوم في هذه الأسواق تكشف عن عدم قدرة البنوك المركزية مراقبة و متابعة سيولة عمليات تبادل العملات الصعبة. و نعتبر عادة بأن نمو الاقتصاد العالمي و تبعيته لتكنولوجيا الإعلام إنما يؤثر سلباً و بصورة كبيرة على البلدان الصناعية، بدءاً بتوقف التصنيع

(la désindustrialisation) أي انقراض القطاع المانيفاكتوري) بغلق المصانع، و هذا يعني أن مناصب شغل كثيرة هي في طريق الزوال نهائياً، مما يجعل من هؤلاء العمال الفاقدين لمناصب شغلهم غير مؤهلين، و يجدون صعوبة كبيرة للحصول على مناصب عمل جديدة. و بذلك فإن هذه الطاقة البشرية المعتبرة من المؤجرين غير المؤهلين تساعد على خلق ظروف للضغط على إنخفاض أجور العمال. و ثانياً فإن مناصب الشغل المستحدثة توجه عادة للأشخاص المتمتعين بمستوى عال من التأهيل، الذين يلقبهم روبرت رايش، Robert Reich مسيري الرموز، Les manipulateurs de symboles و يتحصل هؤلاء العمال على أجور أفضل لكونهم يتمتعون بتأهيل و معارف يتطلبها الاقتصاد الخدماتي الجديد، فإنتاجيتهم مرتفعة مما يزيد من ارتفاع أجورهم بشكل دائم.

فالتأثير الواضح للاتجاهين المذكورين تنجر عنه آثار سلبية، إذ أن دخل رأس المال البشري يتزايد بالنسبة للمتواجدين في قمة السلم المهني، بينما يتناقص في أسفله، مما يخلق في نفس الوقت زيادة في الأجور و زيادة اللامساواة في توزيعها (2).

2.1- خلاصة القول أن العولمة تحمل بذرة التقدم و تحمل بذرة الظلم فيما بين الدول و داخل الدول في الوقت نفسه. هكذا عرف عبد العزيز الجلال مفهوم العولمة.

3.1- أما عبد الوهاب المسيري فيقول: العولمة تجعل الغرب هو المركز، تجعل الإنسان الأبيض هو صاحب المشروع الحضاري الوحيد، الجدير بالإحترام و البقاء.

4.1- و يعرفها صبحي غندور بقوله: (أما العولمة فهي الخيار الآخر أمام الشعوب التي لا تريد الصدام الحضاري مع أمريكا). و هذا الاختيار بين الترهيب أي (صدام الحضارات) أو (الترغيب) بالإنضمام إلى الحضارة الواحدة، هو تماماً كالتمييز بين الحرب و الإستسلام.

5.1- و يعرفها عبد الصبور شاهين: إن العولمة جريمة أو مؤامرة تقضي على الخصوصية التي تميز الشعب، و هي أولاً و أخيراً قدر مفروض على المغلوبين لمصلحة الغالبين.

6.1- و يقول إبراهيم العجلوني: خلاصة الأمر أن العولمة إلى زوال، فكرة و تطبيقاً، و أن سنن الله هي الغالبة بما اقتضته من إختلاف الأمم و الشعوب و تمايزها، و أن قليلاً من الصبر و المقاومة كفيل بإقناع الغرب بالبحث عن لعبة أخرى من ألعاب التغلب و المصالوة ؟

7.1- و يعرفها المفكر العربي إحسان بوحليقة بقوله: "العولمة غطاء قانوني يجيز لأمريكا اكتساح العالم" (3).

8.1- كما يعرفها المفكر العربي ناصر الدين الأسد على النحو التالي: العولمة كالحداثة هي ظاهرة العصر و ستمته و أن الوقوف في وجهها أو محاولة تجنبها أو العزلة عنها، إنما هو خروج على العصر و تخلف وراءه، و علينا أن نسارع إلى دراسة عناصر هذه العولمة، و فهم مكوناتها، و التنبيه لاتجاهاتها (4).

و الآن أترك جملة هذه التعريفات لظاهرة العولمة للقارئ حتى يميز بينها و يعي مضامينها، أما قراءتي لها فتتمثل في أن الدول العظمى هي الناشرة لهذه الفلسفة العالمية الجديدة و المروجة لها بكل الوسائل الإعلامية المعاصرة، مثلما أقرت الفكر الرأسمالي في القرن الماضي، و ذلك لكون هذه الدول هي المتحكمة في رؤوس الأموال العالمية و تصریفها: إن الدول الصناعية الكبرى هي التي تتحكم في رؤوس الأموال و استثمارها، وهي التي تعود لها في الواقع ملكية الشركات المتعددة الجنسية، و لئن كانت هناك بعض الأموال المساهمة من خارج هذه الدول فإن من يديرها فعلا هي الدول الكبرى. و ينعكس ذلك على سبيل المثال في تطور قيمة الإستثمارات الأجنبية للدول الصناعية الكبرى، فقد ارتفعت استثمارات اليابان الخارجية من 17 مليار دولار عام 1980 إلى 217 مليار دولار عام 1991 إلى 312 مليار دولار عام 1994. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ازدادت استثماراتها الخارجية من 110 مليار دولار عام 1980 إلى 206 مليار دولار عام 1991 إلى 291 مليار دولار عام 1994، و زاد حجم التبادل اليومي في البورصات العالمية من حوالي 300 مليار دولار عام 1980 إلى 1200 مليار دولار عام 1995، كما أن 90 % من الاستثمار الأجنبي يذهب مباشرة إلى ما يزيد عن 12 بلدا، أي تحتكره مجموعة من الدول لا يصل عدد سكانها 8 % من مجموع سكان العالم (5).

2- العولمة و التصنيع

هنا نطرح السؤال التالي: - هل العولمة (هذا التغير الذي نشهده اليوم و له أبعاد مختلفة ينتظر أن تغير وجه العالم بأسره)، بنيت على أنقاض الثورة الصناعية؟ - أي أن التطور الدائب في عملية التصنيع أفضى إلى عولمة أسواق السلع و الخدمات و التكنولوجيا و المال و مراكز الإنتاج و كذلك العمالة الماهرة قادت هذه الظاهرة إلى تعميق التقسيم العالمي للعمل على أساس مزيد من التخصص، و توسيع الإرتباطات و التحالفات على الحدود الوطنية و إقامة أنظمة للمعلومات و الاتصالات. هذه العولمة و ما ارتبط بها و نجم عنها من تأثيرات، وضعت بلدان العالم الثالث أمام تحد كبير، و أبرزت من جديد أهمية البحث في خيارات التصنيع بهدف استمرار النمو و مشاريع البناء الوطني في مواجهة المنافسة الحادة و الشاملة. إزاء ذلك يبرز خياران أساسيان أمام البلدان النامية:

1.2- الانصياح و التلاؤم مع متطلبات القوى الاقتصادية المهيمنة (الشركات متعددة الجنسيات)، و الانخراط في مشاريع التبعية الكاملة لها.

2.2- الإعتماد على عناصر القوة و الميزات النسبية و اختيار التكنولوجيا الملائمة لموارد البلد و حاجاته أو لمجموعة بلدان (البلدان العربية مثلا)، لأنه في الواقع لم تعد الموارد الطبيعية و القوة العاملة الرخيصة في البلدان النامية تشكل عاملا حاسما في كسب القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بل برزت بشكل متزايد عناصر أخرى تتصل بالقدرة التكنولوجية و تجديدها و الاستعداد للتكيف مع التكنولوجيا الجديدة في

عمليات الإنتاج. وكذلك مستوى المهارات الفنية و تطور الموارد البشرية. كما أننا نقف اليوم على عتبة ثورة ثانية: ثورة حيازة ثروة المعلومات و تكنولوجياها، و من المتوقع أن يكون لهذه الثورة تأثير على البشرية جمعاء، أكبر مما كانت للثورة السابقة (الثورة الصناعية)، و من الطريف أنها لن تستغرق غير عشر الزمن الذي استغرقته سابقتها، فخلال السنوات العشرين المقبلة سيشهد العالم إعادة تنظيم شاملة تتكون فيها مجموعة من المتحكمين في ظاهرة العولمة تقوم فلسفة الشركات الكوكبية فيها على ما يلي:

1 - لا تستحق المجتمعات العاجزة عن إنتاج غذائها البقاء، و هي عبء على البشرية (أو على الاقتصاد العالمي)، و لا ضرورة بالتالي لوقف حروبها الأهلية أو مساعدتها أو نجدتها.

2 - تهتم الشركات الكوكبية ببلدان العالم الثالث التي تبدو اقتصاديا أنها أسواق كبيرة للإنتاج الغربي، و هذا بدوره يبني على عدد السكان و نسبة من سيرتقون إلى الطبقة الوسطى، و هذا بدوره مؤسس على نتائج التنمية.

أما المجموعة الثانية، و هي الدول الطامحة أن تكون من بين " الفائزين " في عصر العولمة، فينبغي على هذه الدول أن تلبى شروطا معينة، أو إمتلاك المهارات التكنولوجية التي تستطيع بها أن تحصل على المعلومات اللازمة و أن تستخدمها و يجب ثانيا أن تخلق بيئة مواتية لجلب رؤوس الأموال الخارجية، كما يجب أخيرا أن تضمن توافر قوى عاملة تتمتع بمهارة وإخلاص، تستطيع أن تنتج و تبيع السلع و الخدمات بالمستويات الدولية التنافسية.

إن هذه الثورة الجديدة تقوم على تطوير المعلومات و توزيعها واستخدامها لتحقيق ميزة تنافسية و هذه هي القوة الكامنة وراء مفهوم العولمة، و أعني به قدرة جميع أنحاء العالم على الحصول على المعلومات و رؤوس الأموال و الوصول إلى الأسواق.

من هنا نقول، أن أي تعامل مع الوضع الدولي، حاضرا و مستقبلا لا يمكن أن يكون تعاملًا متوازيا و مستقرا و ذا نتائج إيجابية لمجتمعات العالم الثالث إلا من خلال تعزيز ظاهرة التكتلات و التنظيمات الإقليمية و الدولية و إن (منظمة جنوب شرق آسيا، "asian"آسيان) و مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي لدليل واضح على نجاح و فعالية دبلوماسية الموقف الموحد الذي عبرت عنه آسيان في قضايا الخلاف و الاتفاق مع الإتحاد الأوروبي، و قد أجبرت أوروبا على التراجع في فرض وجهات نظرها بصدد قضية منظمة تيمور الشرقية الأندونيسية ومسألة الديمقراطية و حقوق الإنسان في ماتيمار (بورما سابقا).

3- العولمة و الثقافة

و هنا يمكننا طرح السؤال الثاني: - هل للحصول على موقع ما في مربع العولمة، من تواصل ثقافي بيني على إلتقاء حضارتين لا بين حكومات فقط؟

- أي محاولة إرساء الحوار الثقافي بدل الصراع الثقافي؟ - يقول عبد الكريم بكار " أستاذ في جامعة الملك خالد - السعودية -: " يتلقى الناس في ظل التواصل الكوني الهائل فيضاً من الرموز و الصور و المفاهيم و المصطلحات المنزوعة من سياقاتها الثقافية و نظمها المعرفية و الرمزية. و في حالة كهذه فإن الذي يحدث هو الكثير من تدخل المفاهيم و اختلاف الأفكار، حيث يبدي الوعي البشري الكثير من القصور في التعامل معها" (6).

ويقول صامويل هنتينغتون S.P. Huntington ستكون الثقافة الباعث الرئيسي للإنقسامات الكبرى بين الشعوب، و أن خطوط المواجهة بين الحضارات هي خطوط المعركة في المستقبل. و كما يرى إدجار بيزاني Edgar Pisani الرئيس السابق لمعهد العالم العربي في باريس، أن الداء الرئيسي بين الشمال و الجنوب هو في الأساس ذو طبيعة ثقافية. و لا خلاص فيه إلا بثورة ثقافية داخلية و حوار ثقافي بناء، و أن محاولات التعاون لن تثمر إلا إذا تراجعت حرب الحضارات المحتملة أمام البحث عن معرفة الآخر وفهمه.

إن التحدي الرئيسي أمام دول العالم الثالث يتمثل في تقليص الفجوة الثقافية خاصة العلمية و التكنولوجية، و التحدي بالنسبة لنا يتمثل في التوفيق بين التقليدية و الحداثة، و كيفية مواجهة الأنماط الثقافية لدول الشمال. إن التعامل مع الاختلافات الثقافية و الدينية يعد أمراً أساسياً لتطوير العلاقات بين دول الشمال و دول الجنوب، إذ ينبغي أن يتم الاعتراف بالتعددية الثقافية و قبولها كأمر حتمي، و لا ينبغي أن يسمح لها بالوقوف في طريق التعاون.

إن الحوار بين الثقافات إذا تم في إطار سليم، فإنه ينطلق من ظهير الإثراء الفكري و الحضاري، بما يشكل مدداً حقيقياً لثقافات شعوب العالم الثالث، و مآل الحوار الثقافي بيننا عملية تفاعلية تهدف بالأساس إلى خلق عقلية جديدة بعيدة عن صراع الثقافات تؤمن بالهوية المتميزة، و التنوع الثقافي، و تحاول تفريغ العقلية الأوروبية من نزعات الإحتكار المعرفي و التفوق الذاتي.

إن مأساة عصرنا لا تكمن في الصراع الثقافي بل في هيمنة الأمة ذات التفوق العسكري و التقني و الاقتصادي، الهيمنة الأمريكية التي تغرق العالم بنمط حياة يؤمن بالبقاء للأقوى لا للأصح، و الكل يعاني بدرجة متفاوتة من هيمنة العولمة الأمريكية و محاولتها إقصاء ما هو غير أمريكي إلى هامش الخريطة، و نحن نعاني من اختلال الإتصال الثقافي و المعلوماتي بيننا . فالأفكار تتخذ طريقاً واحداً من الشمال إلى الجنوب.

و في نهاية كتاب (انقلاب العالم، سوسيولوجيا المسرح الدولي) يطلق المؤلفان " برتران بادى، و "ماري كلود سموتس" صيحة تحذير بقولهما: سوف تتحد اللعبة الدولية، أكثر من أي وقت مضى، من خلال اختيار المبادئ التي يجرى على أساسها تنظيم المجتمعات أو هدمها.

فشعوب البلدان الصناعية الغربية (...) اكتشفت أنه لا يمكنها أن تحجم كغيرها عن التفكير في الأخلاق و في الكائن البشري. و ليس التصدي لتدفقات الهجرة هو وحده الذي يثنيها عن ذلك، فلم تعد الذات و الآخر مجرد مسألة فلسفية أو مشكلة علاقات خارجية تعالجها سلطات الدولة، بل أصبحت السياسة الخارجية أمرا يتصل بالحياة اليومية و يعني كل فرد (7).

"إن المدنية هي وضعية يحقق فيها الناس المطابقة بين هويتهم و بين متطلبات معاشة عصرهم بما تفرضه من قيم و مفاهيم و أنشطة، أي أن ثقافتهم تكون منجبة و عملية و منفتحة. و حين يعجز الناس عن الدخول في طور التمدن فإنهم يجدون أنفسهم على طريق خسران. أما عن طريق التهميش بسبب عدم مشاركتهم في الحضارة، و إما عن طريق الاندماج في حضارة لم يدخلوها إلا من باب الاستهلاك فاستهلكتهم" (8). و سؤالي هنا: هل المدنية و الحضارة هما مرادفان للعولمة بمفهومها الحالي؟

4- الجزائر و تحديات العولمة

بعد كل ما قلناه لتحديد مفهوم العولمة، أ طرح سؤالي الثالث لأنتقل إلى موضوع الموقع الذي تحتله الجزائر اليوم من الناحية الاجتماعية و الاقتصادية في ظل مفهوم العولمة؟ و بكل أسف ينبغي أن أقول أن المؤشرات الراهنة في كل المجالات و على جميع المستويات ليست مشجعة: «إجمالي الناتج المحلي الجزائري ظل في حالة مزرية تقريبا بل تغير طيلة أزيد من عقدين من الزمن بينما زاد عدد السكان بصورة مذهلة و بمعدل يدعو للانزعاج، و لذا انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي، بالإضافة إلى أن أزيد من 75 % من سكان الجزائر هم ما دون سن 25 سنة، و يبلغ تقدير القوى العاملة حاليا 7,5 مليون نسمة سنة 1995" (9).

و لو انطلقنا من بعض الإحصائيات عن الوضع العام، الاجتماعي - الاقتصادي في الجزائر لتبين لنا بوضوح "في الأسف البالغ" عن الوضعية الحالية الصعبة، و خير دليل قراءة الآتي:

و بعد 30 سنة من الاستقلال تقوم الجزائر حصيلتها الاقتصادية و الاجتماعية، فالصعوبات الموروثة عن العهد الاستعماري، معتبرة جدا، و الإحصائيات التالية تبين وضع الجزائر عشية الاستقلال:

- مستوى معيشي ضعيف جدا، أقل من 150 دولار.
- نسبة أمية مرتفعة 79%، و كارثية بالنسبة للنساء، 90%.
- بطالة تزيد نسبتها عن 36%.
- ظروف صحية صعبة في الأرياف و بدائية جدا.
- نسبة وفيات إجمالية و عند الأطفال خاصة من بين الأكثر ارتفاعا في العالم، 170 % - 180% على التوالي.
- نسبة نمو طبيعي أزيد من 33%، ناجمة عن نسبة الولادات تزيد عن 50%.
- نسبة الشباب أزيد من 58% من المسنين، أقل من 20 سنة أي من 0-19 سنة.

- ظروف معيشية صعبة جدا (خاصة في الأرياف انعدام الكهرباء الريفية، المياه الصالحة للشرب، و قنوات صرف المياه الفذرة).

- عدد السكان (10) ملايين منهم 25% يعيشون في الوسط الحضري" (10).

من هنا أحاول مناقشة أهم التحديات الداخلية و الخارجية التي تواجه الجزائر باختصار مفيد، كما أنني مدرك تماما بأن المرحلة الراهنة قد أفرزت تحديات جديدة و أنماطا علائقية تحكمها آليات و ميكانيزمات القوة المدعومة بالتدخل في شؤون الأنظمة و ذلك تحت أي غطاء.

و إذا كان التكتل قد أصبح اليوم ضرورة ملحة لمواجهة تكتلات العولمة فإن الجزائر مدعوة لتطوير اقتصادها و العمل على إعادة التكتل المغربي إلى مسرح الأحداث المعاصرة، و تشجيع تكتل اقتصادي عربي و إحداث سوق عربية مشتركة و من اللافت للنظر أن التجارة ما بين دول المغرب العربي لم تتجاوز 1%، في حين لم تتعد هذه النسبة بين الدول العربية 10% (11).

لهذا أستطيع القول أن مواجهة تحديات الألفية الثالثة يتطلب الاعتماد على الذات و تطوير إستراتيجية عقلانية تقوم على الاستغلال الأمثل للموارد الوطنية، فضلا عن محاولة خلق التكتلات الجهوية و العربية لمنافسة السوق العالمي و إثبات الذات و التأثير في الأحداث الإقليمية و العالمية.

و إذا كانت العولمة تقوم على أربع عمليات أساسية، هي المنافسة بين القوى العظمى و الابتكار التكنولوجي و انتشار عولمة الإنتاج و التبادل و التحديث، فإنها في الواقع تمثل حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء، كما أسلفنا.

فالجزائر باعتبارها واحدة من دول الجنوب التي تخضع لتأثيرات العولمة و آلياتها مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، ارتبطت باندراجها ضمن النسق الرأسمالي و تشجيع الخصخصة، مما أظهر عددا من النتائج المروعة المتجسدة في تراكم المشكلات و عدم الاستقرار الاجتماعي و السياسي، و تدهور الوضع الاقتصادي فضلا عن تعقد تحدياتها الداخلية و الخارجية، ولعل أهم هذه التحديات للإستقرار، الانقسام الداخلي، العنف، العلاقة بين الدين والديمقراطية، المديونية الخارجية و ضعف الأداء الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

و على هذا الأساس فإن الجزائر في حاجة ماسة إلى إجراء تغييرات جذرية لإعادة ترتيب البيت، و حشد الموارد و الإمكانيات المتاحة لتحقيق تنمية حقيقية تعتمد على الذات و تحاول خلق آليات التعاون المتكافئة مع مختلف النظم الجهوية و الأسواق العالمية، و إذا كانت الجزائر اليوم تتجه نحو إعادة السلم و الاستقرار، فإن الحاجة مازالت ملحة لعقلنة مختلف النظم من تربوية و اقتصادية و تشجيع البحث العلمي و اعتماد العلم كأساس لتحول معقلن يقوم على الوحدة الوطنية و المبادرة و العدل و المساواة و محاربة كل أشكال الفساد التي صارت تعوق عملية التنمية بكل أشكالها: " لا بد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد (العولمة) و نحن نقرب من الألفية الثالثة للميلاد:

1 - دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية.

- 2 - قيام سوق عربية لرأس المال و حركته.
 - 3 - حرية انتقال عناصر الإنتاج و الإنتاجية و قوة العمل و الأشخاص و رأس المال بين الدول العربية.
 - 4 - توحيد السياسات النقدية و المالية و الجمركية و النقل و الترانزيت و التجارة الخارجية.
 - 5 - خلق مرصد عربي اقتصادي اجتماعي.
 - 6 - استشراف آفاق المستقبل و وضع تصور مستقبلي لموقع الوطن العربي في المحيط الإقليمي و الدولي.
 - 7 - وضع إستراتيجية بناء القدرة التنافسية.
 - 8 - الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الوطن العربي.
- يمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجربة الصينية في تعاملها مع العولمة درسا هاما لجميع الدول العربية خاصة" (12).
- إن دعم التنمية يرتبط بالعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي، و إعادة الاعتبار لدور التخطيط في عملية التنمية و تطبيق ما يسمى بالخصوصية في حدود الإمكان. و من الواضح اليوم أن أي اقتصاد لا يستطيع بمفرده أن يواجه عالم التكتلات و المنافسة و الاختراق، الأمر الذي يتطلب تشجيع و تقوية الاتحاد المغربي و السوق العربية المشتركة إلى جانب تشجيع المبادلات التجارية بين الدول العربية في مختلف المجالات.

الخاتمة

فبالرغم من مشاكل الوضع الحالي التي تعيشها الجزائر في مختلف المجالات، نؤكد أن هناك إمكانيات معتبرة تمتلكها الجزائر لتحقيق النجاح و توفير الرخاء، و هذا يتطلب منا الالتزام بتوافر الإرادة و العزيمة الحقة، و أن نبداً بنشر الوعي و الإدراك الصادقين و أن نتبعهما بالالتزام و المسؤولية. و بذلك يمكننا تحقيق تنمية حقيقية تعيد للجزائر مكانتها على المستويين الجهوي و الإقليمي و بالتالي احتلال موقع معتبر في مربع العولمة.

و يتطلب تحقيق ذلك أيضا العمل بجد على اجتذاب الاستثمارات الخارجية و تدفقها للجزائر.

المراجع

- [1]- عبد الوهاب شمام: البلدان النامية و النظام الاقتصادي العالمي الراهن. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، عدد 10، 1998، ص.7.
- [2]- Neil Flegstein: Rhétorique et réalités de la mondialisation, in : Actes de la recherche en sciences sociales, n°119, sept. 1997, pp. 37- 47.
- [3]- نحن و العولمة - من يربي الآخر - كتاب المعرفة، أكتوبر 1999، العدد 7. وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية.

- [4]- علي غربي: العولمة و إشكالية الخصوصية الثقافية. مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 2. السنة الثانية، سبتمبر 1999. معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- [5]- نايف علي عبيد: العرب و العولمة، المستقبل العربي، عدد 221، 1997. ص ص 26 – 36.
- [6]- عبد الكريم بكار: حضارة أم مدنية، المعرفة، العدد 52، أكتوبر 1999. ص 66.
- [7]- برتران بادى، و ماري كلود سموثس: انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة طلعت الشايب، كتاب العالم الثالث، القاهرة 1998، ص 288.
- [8]- عبد الكريم بكار: مرجع سبق ذكره، ص 67.
- [9]- CENEAP: La démographie algérienne face aux grandes questions de société, p. 60.
- [10]- A. Bouisri: Evolutions des politiques de population: situation économique et démographique en Algérie, CENEAP, Alger, p. 45.
- [11]- هشام البعاج: سيناريو ابستيمولوجي حول العولمة أطروحات أساسية، المستقبل العربي، العدد 247، سبتمبر 1999، ص ص. 59، 60.
- [12]- مصطفى محمد العبد الله: العولمة الاقتصادية و آثارها في البلدان العربية، بناء الأجيال المكتب التنفيذي لنقابة المعلمين، سوريا، السنة الثامنة، العدد 32 تشرين الأول 1999 ص. □